

قربت ساعة الحسم بشأن رئيس الحكومة العراقية

قوى سياسية وفصائل موالية لإيران تبدأ حملة لعزل الرئيس صالح

يعيش العراق هذه الفترة مشهداً مليئاً بالأحداث المتسارعة والمفاجئة، ويتوقع المتابعون للمشهد السياسي في البلاد أن تكون الساعات القادمة حاسمة في ما يتعلق بهوية الشخصية التي ستكلف بتشكيل الحكومة الجديدة ومصير القوى السياسية والفصائل المدعومة من إيران والمالية لها.

بغداد - لأول مرة، منذ 2003، يكون المشهد السياسي في العراق حافلاً بهذا القدر من المفاجآت الممكنة، بينما تجد القوى السياسية الرئيسية نفسها في وضع يحتمل خسارتها كل شيء.

ورغم اعتياد العراقيين على انتظار السياسة حتى اللحظات الأخيرة من المهل الدستورية والقانونية لحسم القرارات الكبيرة، إلا أن الانتظار الحالي الذي يتعلق بتسمية رئيس حكومة جديد، خلفاً للمستقبل عادل عبدالمهدي، يبدو مختلفاً بشكل كلي، لأن بعض الاحتمالات التي يتضمنها يقلب الطاولة على إيران، وهو أمر غير مألوف في العملية السياسية العراقية منذ عام 2003.

ويحلل الساعة منذ 12 من ليل الأحد، تكون المهلة الممنوحة للرئيس العراقي برهم صالح، كي يكلف مرشحاً بتشكيل الحكومة الجديدة، قد انقضت، دون حصول الأحزاب الشيعية الكبيرة على أي ضمانات بشأن المحافظة على مصالحها خلال المرحلة الانتقالية، التي قد تستمر نحو عام واحد، قبل إجراء انتخابات مبكرة.

مقربون من السيستاني ألمحوا إلى إمكانية القبول بمرشحين علمانيين شروط أن يكونوا من أصول شيعية

وفي محاولة لإقناع حظوظها وقلب الطاولة لصالحها، بدأت قوى سياسية وفصائل موالية لإيران شن حملة لعزل الرئيس العراقي.

وأفاد عدي عواد، النائب عن كتلة "صادقون" البرلمانية، الجمعة، بأن كتلته تجمع توقع نواب لعزل صالح من منصبه بسبب "حنفه باليمين الدستورية".

و"صادقون" هي النزاع السياسية لفصيل "عصائب أهل الحق" الشيعي المسلح، بزعامه الخزعلي، المقرب من إيران.

وتنص المادة 61 من الدستور على أن لمجلس النواب (البرلمان) إعفاء الرئيس (من منصبه)، بالأغلبية المطلقة لعدد أعضائه، بعد إرائته من المحكمة الاتحادية العليا بحث اليمين الدستورية، أو انتهاك الدستور، أو الخيانة العظمى.

وقال القيادي في تحالف القوى العراقية حيدر الملا، إن "تحالف الحراك الشعبي والمرجعية" وضع خارطة طريق لتشكيل الحكومة العراقية القادمة، في إشارة إلى إعلان السيستاني رغبته في ألا تكون الحكومة الجديدة "جدلية"، وأن "ستجيب لاستحقاقات المرحلة الراهنة، وتتضمن من استعادة هبة الدولة وتهدئة الأوضاع، وإجراء الانتخابات القادمة في أجواء مطمئنة بعيدة عن التداخلات الخارجية".

واستغرب الملا تمسك تحالف "للصوص والبنادق" -في إشارة إلى الأحزاب الموالية لإيران- بترشيح السهيل، مستبعداً قبوله لدى الشارع ومرجعية النجف.

ويشغل السهيل حالياً منصب وزير التعليم العالي في حكومة عبدالمهدي المستقبلية، والتحق السهيل بائتلاف المالكي بعدما انشق عن تيار مقتدى الصدر، لذلك يقول كثيرون إن التيار الصدري لن يسمح بتعيين تكليف السهيل. وتحدث سياسي عراقي بارز مع "العرب" شريطة عدم الكشف عن اسمه، بشأن "بلاغ منسوب إلى مكتب السيستاني بحث رئيس الجمهورية على تكليف شخصية مستقلة بتشكيل الحكومة الجديدة".

وقال السياسي، إن مقربين من السيستاني ألمحوا إلى إمكانية القبول بمرشحين علمانيين، شرط أن يكونوا من أصول شيعية، على غرار زعيم القائمة الوطنية إسماعيل علاوي، الذي سبق له أن شكل الحكومة الانتقالية التي تلت احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة عام 2004.

وذكر أن مكتب السيستاني جس نبض قوى اجتماعية وعشائرية خلال الأيام الماضية بشأن ترشيح علاوي أو من هو على غرار، لقيادة المرحلة الانتقالية، مشيراً إلى أن المرجع الشيعي يعتقد أن هذه الخطوة ربما تهدئ الشارع المحتج، الذي اعترض على جميع المرشحين الحزبيين الذين قدمتهم الأحزاب الموالية لإيران.



انتظار يرافقه الأمل

ويقول المحلل السياسي صادق الموسوي، إن "إيران رفعت الفيتو عن ترشيح إيد علاوي لرئاسة الوزراء"، مشيراً إلى إمكانية تكليفه بتشكيل الحكومة.

وتبدو عودة علاوي المحتملة إلى واجهة المشهد العراقي من أكبر المفاجآت، إذ يقول مراقبون إن عمره السياسي انتهى فعلاً، وبدا منفصلاً عن الواقع خلال الأعوام الأخيرة.

لكن علاوي حافظ على حضور ثابت ضمن المشهد العراقي، متعمداً توجيه انتقادات منتظمة للنظام السياسي الموالي لإيران، الذي وصفه بالفاسل والعاجز عن النهوض بالدولة، فيما كرر مراراً ضرورة استجابة الطبقة الحاكمة لمطالب المحتجين.

إلى جانب هذا السيناريو، يعتقد ساسة عراقيون أن الاستجابة للدستور من خلال تحديد الكتلة البرلمانية الأكبر التي تملك حق اقتراح اسم رئيس الحكومة على رئيس الجمهورية، لا تزال ممكنة، رغم الجدل الشعبي والقانوني الذي يحيط بها.

ويقول خبراء قانونيون إن عبدالمهدي تعمد إريك المشهد السياسي من خلال تقديم استقالته إلى البرلمان وليس إلى رئيس الجمهورية الذي كلفه، ما أزم الأخير بانتظار ترشيح البرلمان رئيس حكومة جديداً.

ولو كان عبدالمهدي قدم استقالته لرئيس الجمهورية الذي كلفه، لأمكن لصالح تقديم مرشح جديد في غضون 15 يوماً، من دون العودة إلى البرلمان.

الحوثيون يمنعون أعضاء البعثة الأممية من دخول صنعاء

صنعاء - قال المتحدث عسكري يمني، السبت، إن جماعة "الحوثي" منعت 3 من أعضاء بعثة الأمم المتحدة من دخول العاصمة صنعاء الخميس وأجبرتهم على مغادرتها إلى الأردن.

وأوضح المتحدث باسم القوات المشتركة في الساحل الغربي لليمن، العقيد وضاح الدبيش، في حديث لوكالة الأناضول، أن "ثلاثة من أعضاء البعثة الأممية المشرفة على اتفاق السويد في محافظة الحديدة (غرب) مُنعوا من دخول صنعاء، وتم إرجاعهم بعد وصولهم بساعات".

وأضاف العقيد الدبيش "تم احتجاز الثلاثة (لم يذكر أسماءهم وجنسياتهم) في صنعاء، عقب إجازة قصيرة قضاها في بلدانهم".

وتابع أن "الثلاثة تعرضوا لشتى أنواع المهانة، وتم نهب محتويات كانت بحوزتهم، بعضها متعلق بعملهم، ومنعوا من مغادرة المطار، قبل إجبارهم على العودة إلى العاصمة الأردنية عمان".

ولم يتسن على الفور الحصول على تعقيب من الحوثيين، المدعومين من إيران، والذين تسيطر قواتهم على محافظات، بينها العاصمة صنعاء منذ سبتمبر 2014.

وأعرب العقيد الدبيش عن دهشته من امتناع كل من البعثات الأممية لدى اليمن، مارتن غريفيت، ورئيس لجنة إعداء الانتشار في الحديدة، الجنرال الهندي الفريق أبهيجيت غوها، عن الإدلاء بتصريح بشأن ما حدث.

وتابع العقيد الدبيش "الثلاثة الذين مُنعوا من العودة إلى عملهم، ضمن البعثة الأممية في الحديدة، هم أكثر من رصد تجاوزات ميليشيات الحوثي في المدينة (على البحر الأحمر)، وأصروا على إراج هذه التجاوزات وعرضها في اجتماعات الأمم المتحدة".

وفي مناسبات عديدة، قام الحوثيون بممارسات تضمنت انتهاكاً صارخاً لاتفاق وقف إطلاق النار في الساحل الغربي، الذي تشرف عليه لجنة أممية أُنشئت لتنسيق إعادة الانتشار في الحديدة، بموجب اتفاق استوكهولم، الموقع في 13 ديسمبر 2018.

وأضاف الدبيش أن "إعادتهم (الأعضاء الثلاثة التابعين لبعثة الأمم المتحدة المشرفة على اتفاق السويد في محافظة الحديدة) من مطار صنعاء ربما تمت بالاتفاق والتنسيق مع غريفيت، حتى لا يتم الكشف عن التعاون والتنسيق بينه وبين الجماعات الانقلابية".

وتبدل الأمم المتحدة جهوداً متعثرة للتوصل إلى حل سياسي ينهي حرباً مستمرة منذ خمسة أعوام، وخلفت 70 ألف ضحية بين قتل وجريح، وفق منظمة الصحة العالمية، في نوفمبر الماضي.

الخلاف على بناء القواعد في سوريا يشق التوافق بين حلفي الضرورة روسيا وإيران

القومي ووكالة المخابرات الرئيسية ووكالة المخابرات الجوية ومكتب الأمن الجنائي ومكتب الأمن السياسي. وهذه الأجهزة تحافظ على تعاون استراتيجي وثيق مع الجيش الروسي.

وتسعى روسيا إلى ضم قوات سوريا الديمقراطية (قسد) إلى الجيش السوري والأجهزة الأمنية، على غرار ما حصل مع مجموعات المصالح في الجنوب وغيره من المناطق في جنوب دمشق، وتخفف الإغراق على مجموعة المرتزقة الروس "فاغنر" بعد انفضاح أمرها.

وشكلت مجموعات محلية مثل مجموعة "النمر" و"صقور الصحراء" و"الفرقة الخامسة" و"لواء القدس" واشرفت على تدريبها لدمجها لاحقاً في الجيش السوري، في حين مازالت إيران تعتمد على عشرات الميليشيات الطائفية، وتسعى إلى تأسيس "حشد شعبي سوري" يكون منافساً للجيش السوري عدة وتسليحاً، مع انتماء واضح لإيران.

وتتطلب روسيا من أن سوريا يمكن أن تصبح ركيزة استراتيجية للعودة إلى الشرق الأوسط، وتنوي أن تصبح "وسيطاً" بين دول المنطقة وتعزز نفوذها فيها وتمتد علاقاتها مع البلدان العربية، أما إيران فتريد سوريا جزءاً من "الهلال الشيعي" الموجه ضد بلدان المنطقة، وبواسطة تسليح حزب الله في لبنان، واستمرار اللعب على ورقة مقاومة إسرائيل.

عناصر من الحرس الثوري الإيراني تنتشر من البوكمال شرقاً إلى تدمر والسخنة وتتحكم بالأوضاع العسكرية في المنطقة من خلال غرف عمليات في مطاري تدمر وتي فور العسكريين، وتتركز على أطراف أوتوستراد السخنة الذي يصل إلى حمص شرقاً. ومعظم أن الولايات المتحدة تحتفظ بوجود عسكري في قاعدة التنف جنوب شرقي سوريا قرب طريق بغداد دمشق الدولي، ما يعطل محاولات إيران نقل مسلحين أو عتاد من هذه المنطقة.

الخرائط الميدانية لتحركات روسيا وإيران تكشف أن كلا منهما يسعى إلى تثبيت نقاط تمركز تخدم استراتيجيته

إلى ذلك، كشفت مصادر روسية مطلعاً أن الخلاف بين موسكو وطهران يتصاعد حول رؤية لمستقبل سوريا، وتأمل روسيا بإصلاح الحكومة السورية وبتغيير في السلطة المركزية، وإعادة تنظيم مؤسسات الدولة، واستطاعت "تجديد" الأجهزة الأمنية، في يوليو، كما تمكنت من إجبار الحكومة على تغييرات في قيادات الأمن بما فيها وكالة الأمن

أكثر أهمية وهو فتح طريق لتزويد حزب الله في لبنان بالسلاح، خاصة في ظل هيمنتها على جنوب ساحل سوريا وحمص وهي مناطق ملاصقة لنفوذ الحزب وأطراف مؤيدة لها.

ويرجع مراقبون "زيادة الشرخ في العلاقات بين موسكو وطهران والتباين في شأن مستقبل سوريا، خاصة أن الكرملين يرغب في عودة قوية إلى المنطقة مع تراجع الثقة بسياسات واشنطن، كما يريد الحفاظ على علاقات متوازنة مع كل الأطراف بما فيها إسرائيل الراضة للوجود الإيراني".

وخلصت مصادر روسية إلى أن "الخلاف بين موسكو وطهران سينتفاقم في ظل تنافسهما على منافع اقتصادية في سوريا، ومحاولة كل جانب تثبيت الأطراف التابعة له في الحكم، علماً أن الوجود الإيراني مرفوض إقليمياً لاعتبارات متباينة.

وكشفت مصادر سورية عن قيام إيران بحفر أنفاق وتعزيز قواعدها العسكرية في منطقة البوكمال والميادين في البادية السورية قرب الحدود مع العراق. وأوضح مصدر عسكري في المعارضة السورية أن "تعزيز القواعد العسكرية الإيرانية قرب الحدود مع العراق يندرج في إطار استراتيجية طهران للسيطرة على ممرات من العراق إلى عمق سوريا". وأشار إلى أن ميليشياتها مثل "لواء فاطميون" و"الإمام علي" إضافة إلى

وتابع المصدر أن "رغبة إيران في السيطرة على ميناء اللاذقية أو بانياس تنطلق من محاولاتها إيجاد نقطة ارتكاز لها على المتوسط تسمح لها بالتحايل على العقوبات الغربية خصوصاً في ظل الحديث عن مشروع للسكك الحديدية يربط إيران بالمتوسط".

وأشار المصدر إلى أن "إصرار إيران على التمركز في الساحل يتعلق بعامل

الساحل غربي البلاد للسيطرة على الموانئ الحيوية مرتبط بالتنافس العسكري بين الجانبين ونظرتهمما إلى دور سوريا في المنطقة"، موضحاً أن "نظرة روسيا تنطلق من أبعاد جيواستراتيجية للحفاظ على علاقاتها مع كل الأطراف في الشرق الأوسط، بينما تنطلق إيران من رغبة في الحفاظ على محور طهران بغداد دمشق بيروت".



التطلع إلى دور إقليمي